



The Impact of Acquittal on Public Office in Light of the Provisions of Iraqi Legislation and Judiciary

Ali Mashhadi ^{1*}, Marwah Yasir Ghazi Al-Faysal ²

1. Professor, Public Law Department, Faculty of Law, University of Qom, Qom, Iran.

2. PhD Student, Faculty of Law, University of Qom, Qom, Iran.

ARTICLE INFORMATION

Type of Article:

Original Research

Pages: 1-16

Article history:

Received: 16 Nov 2024

Published online: 19
Feb 2025

Keywords:

Obstacles to Clean
Energy Projects,
Obstacles to
Sustainable
Development,
Methods for
Utilizing Clean
Energy.

ABSTRACT

Iraq is among the five countries most vulnerable to desertification and climate change globally. It faces multiple environmental challenges, including severe water shortages and poor water quality, declining rainfall, and temperatures rising above normal levels—particularly in winter. Additionally, the country suffers from air pollution caused by high emissions of greenhouse gases (such as carbon dioxide, methane, and nitrous oxide) and other pollutants. These significant environmental issues and challenges necessitate that Iraq take genuine, tangible steps and implement policies based on clear, scientifically sound foundations to mitigate these problems. Renewable energy serves as a crucial tool for curbing greenhouse gas emissions resulting from fossil fuel extraction and consumption, as well as the flaring of large quantities of associated gas during oil extraction. Renewable energy is a clean, sustainable, and eco-friendly energy source, and its utilization aligns with the goals and agenda of the 2030 Sustainable Development Goals.



This is an open access article under the CC BY license.

© 2025 The Authors.

How to Cite This Article: Mashhadi, A & Al-Faysal, M. Y. G (2025). "The Impact of Acquittal on Public Office in Light of the Provisions of Iraqi Legislation and Judiciary". *Journal of Comparative Criminal Jurisprudence*, 4(5): 1-16.



دوره چهارم، شماره چهارم، اسفند ۱۴۰۳

الاتفاقيات الدولية المعنية بالطاقة النظيفة والتنمية المستدامة

على مشهدى^{۱*}، مروءة يسر غازى آل فيصل^۲

۱. أستاذ، قسم القانون العام، كلية القانون، جامعة قم، قم، إيران.

۲. طالبة الدكتوراه، كلية القانون، جامعة قم، قم، إيران.

چکیده

اطلاعات مقاله

نوع مقاله: پژوهشی

صفحات: ۱-۱۶

سابقه مقاله:

تاریخ دریافت: ۱۴۰۳/۰۸/۲۶

تاریخ انتشار: ۱۴۰۳/۱۲/۰۱

واژگان کلیدی:

معوقات م. شایع الطاقة النظيفة،

معوقات التنمية المستدامة، سبل

استخدام الطاقة النظيفة.

يعد العراق ضمن الدول الخمس الأكثر عرضة للتصحر والتغيرات المناخية في العالم، اذ يعاني من تحديات بيئية متعددة منها نقص كبير في المياه ونوعيتها وانخفاض معدلات تساقط الامطار، وارتفاع في معدلات درجات الحرارة اكثر من معدلاتها الطبيعية لاسيما في فصل الشتاء، وتلوث الهواء نتيجة ارتفاع انبعاثات الغازات الدفينة أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز والغازات الملوثة الاخرى لذا فان هذه المشاكل والتحديات البيئية الكبيرة تحتم على العراق القيام باتخاذ خطوات حقيقية وملموسة وسياسات مبنية على أسس علمية مدروسة وواضحة نحو الحد من هذه المشاكل والتحديات البيئية وتعد الطاقة المتجددة من الوسائل والأدوات المهمة التي تعمل في الحد من انبعاثات الغازات الدفينة الناجمة من استخراج واستهلاك الوقود الأحفوري وحرق كميات كبيرة من الغاز المصاحب في الهواء اثناء استخراج النفط، فالطاقة المتجددة تعد من الطاقات النظيفة والمستدامة والصديقة للبيئة كما استخدامها يتوافق مع اهداف واجندة التنمية المستدامة ٢٠٠٣.

خوانندگان این مجله، اجازه توزیع، ترکیب مجدد، تغییر جزئی و کار روی مقاله حاضر به صورت غیرتجاری را دارند.



© تمامی حقوق انتشار این مقاله، متعلق به نویسنده می‌باشد.

مقدمه

ان انجاز التنمية المستدامة يتطلب احد امرين وهما تقليص حجم طلب المجتمع على موارد الارض وزيادة حجم الموارد او كليهما كل ذلك في سبيل تقليص الفجوة بين العرض والطلب الى حد معقول ان هذه العملية الهادفة الى التوحيد التدريجي للمطلوب من الموارد والمعرض منها الجوانب المتجددة وغير المتجددة من الحياة الانسانية هي التي تحدد ما المقصود بعملية التنمية المستدامة.

وطالما ان الحديث حول العراق فإنه لا بد من الاعتراف بأن الاوضاع البيئية في العراق قد تأثرت بشكل مباشر بعدة عوامل بعضها يعود للاوضاع الناجمة عن العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية وبعضها الآخر للسياسات الاقتصادية المتبعة فمن جانب تأثير العوامل الطبيعية فإن تناقص مصادر المياه المتجددة والاستنزاف السريع للموارد وتدهور نوعية مياه الشرب وتفاقم مشكلة التخلص من مياه الصرف الصحي والصناعي والملوث في المجاري المائية وتدني كفاءة استخدام المياه في الزراعة وتزايد التصحر والكثافة السكانية وانتشار الوحدات السكنية العشوائية وكلها عوامل اسهمت في تدهور البيئة في العراق بالاضافة الى ان النزاعات مع الدول المجاورة حول التقاسم المشترك لمياه الانهار ومخلفات الحروب التي عانى منها العراق منذ الثمانينات من القرن العشرين حتى مطلع الالفية الثانية قد ادت الى تدهور الاوضاع البيئية في العراق وسرعة استنزاف الموارد وعدم فاعلية برامج مكافحة التلوث.

اما من جانب السياسات الاقتصادية المتبعة في العراق فإن غالبيتها كانت تعاني من التعثر وتصطدم في النهاية بنتائج غير مرضية وذلك لكونها غير مدروسة وغير ملائمة لواقع الاقتصاد العراقي كما انها كانت رهينة الظروف السياسية فتأثرت سلبا بها. ولا يحفى على الجميع ان العراق لا زال يخطو خطوات ثقيلة في سعيه الحثيث نحو تنفيذ متطلبات التنمية المستدامة وان واقع الحال يشير الى وجود عوائق اوجدتها ظروف مختلفة كانت سببا في تراجع المؤشرات الخاصة بهذه التنمية.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في سبل استخدام الطاقة النظيفة في العراق في مدى قدرة الدولة على استثمار مصادر الطاقة المتجددة المتاحة (مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) لتقليل الاعتماد المفرط على الوقود الأحفوري، في ظل تحديات هيكلية واقتصادية وتشريعية معقدة.

اهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة من أهمية الطاقة النظيفة بوصفها من أبرز الحلول الحديثة لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري والتغير المناخي، في ظل الاعتماد الكبير على مصادر الطاقة التقليدية كالفحم والنفط والغاز الطبيعي، وما تسببه من انبعاثات ضارة تؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة وحدوث تغيرات مناخية تؤثر بصورة مباشرة في البيئة وصحة الإنسان والاقتصاد العالمي.

اهداف البحث

يسعى البحث الحالي الى الوصول الى الأهداف التالية وهي:

١- التعرف على معوقات مشاريع الطاقة والتنمية المستدامة في العراق

٢- تبيان سبل استخدام الطاقة النظيفة في العراق

منهجية البحث

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بطريقته العلمية القائمة على الاستقراء.

المبحث الاول: معوقات مشاريع الطاقة والتنمية المستدامة في العراق

ان التنمية المستدامة تعني الحفاظ على البيئة بكل ما تحويه من موارد وامكانات للمستقبل وهذا لا يمنع من استغلال هذه الموارد ولكن بشكل عقلاني وغير مفرط ويجب التفكير مليا في مستقبل هذه الموارد للأجيال القادمة لضمان استخدامها بالشكل الاعتيادي ولا يمكن تطبيق التنمية المستدامة في العراق بسبب المعوقات المتمثلة بالمعوقات السياسية والتشريعية والبيئية وان للتنمية المستدامة ثلاثة ابعاد هي البعد النوعي وهو الذي يحدد نوع التغيير المطلوب وحجمه في مختلف القطاعات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والبعد الزمني وهو الذي يحدد الجدول الزمني لاجداث التغيير المطلوب وكذلك البعد المكاني الذي يحدد مواقع التغيير المطلوب وهذه الابعاد الثلاثة لم تلق اهتماما من قبل الحكومة العراقية ولهذا بقيت وتيرة التنمية ثابتة دون تغيير واستنادا الى ذلك تم تقسيمنا لهذا المبحث الى مطلبين حيث جاء في المطلب الاول معوقات مشاريع الطاقة النظيفة وتطرقنا في المطلب الثاني الى معوقات التنمية المستدامة في العراق.

المطلب الاول: معوقات مشاريع الطاقة النظيفة

تواجه الطاقة النظيفة مجموعة من العوائق وقد تم تقسيمها الى خمسة عوائق وذلك حسب الآتي:

اولا: العائق السياسي التشريعي

يتمثل هذا العائق في عدم وجود سياسات واضحة تسير عليها الحكومات والدول لتحقيق التنمية المستدامة والاهداف المرجوة منها وهو ما جعل تحقيق انتشار الطاقة المتجددة والنمو المستدام في نوع من عدم التنظيم ووضوح الخطوات التي تدعم نمو القطاع وانتشار استثماراته فضلا عن غياب التعامل المدروس بين الجهات الحكومية والتنفيذية ذات الصلة بصناعة القرار والمؤسسات المالية لمزودي التجهيزات والمستعملين.

ثانيا: العائق التكنولوجي لتقنيات الطاقة النظيفة

يظهر هذا العائق في عدد من المجالات يمكن سرد ابرزها فيما يلي:

- ١- البحوث والتطوير حيث انه لا يزال بعض انواع تقنيات الطاقة في مرحلة التطوير والدراسة ولم تصل الى الجودة الكاملة ليتم طرحها في الاسواق.
- ٢- الخبرات والكفاءات كالاتقار الى الخبرات والتصنيع المحلي في دول مجلس التعاون الخليجي وغالبية الدول العربية ومنها العراق اذا ما اخذنا ذلك على المستوى العربي.
- ٣- الخطط الاستراتيجية والتنفيذ حيث ان هنالك ضعفا في التوازن بين الفعالية المتعلقة بتكنولوجيات الطاقة النظيفة على المستوى المحلي واستراتيجيات التفعيل.
- ٤- ارتفاع اسعار التكنولوجيات مع انخفاض كفاءاتها.
- ٥- التمويل والدعم المالي ويظهر في عدم توافق الحوافز المالية كتقديم الخصومات الضريبية الكمركية والحوافز الضريبية واشراك القطاع الخاص من خلالها.

٢

ثالثا: العائق الاقتصادي المالي

ويشمل العائق الاقتصادي المالي فيما يلي:

- ١- الفرق بين سعر تكلفة الطاقة وتسعير بيعها ومتوسط تكلفة انتاجها.

^١ عبد الله، عبد الله عبد الكريم، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، ط ١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥، ص ٤٥.

^٢ العتي، فاضل محمد، البيئة الاستثمارية، ط ١، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥، ص ١٠٨.

- ٢- ارتفاع التكلفة الرأسمالية لمشاريع الطاقة النظيفة مع تزايد النفقات الاستثمارية امام المستثمرين الراغبين في استرداد رأس المال خلال فترة قصيرة.
- ٣- تذبذب اسعار الوقود مع دعم الدول للوقود بشكل قد يحد من انتشار قطاع الطاقة النظيفة ونموه ومن ثم حل مشكلات التلوث المناخي.

رابعا: المعوقات القانونية

تحتلف هذه المعوقات حسب انظمة الدول من النواحي القانونية ولكل بشكل عام قد يؤدي غياب اللوائح والقوانين الوطنية للطاقة والتراخيص والموافقات القانونية الى تسهيل عملية انتشار استخدامات الطاقة الاستثمارية وعدم ضبط المسائل السلوكية الخاصة بنقص الوعي باهمية دور الطاقة النظيفة وقلة الخبرة القانونية في مجال منح الحوافز الضريبية.

٢

خامسا: معوقات مناخية بيئية

قد تؤدي التغيرات المناخية كالغبار والغيوم ومشاكل المياه والرياح الى تعطل توليد الطاقة المنتجة مما يؤدي الى تردد البعض في دعم مجالات هذه القطاعات المختلفة والبحث عن تقنيات ذات كفاءة عالية قادرة على مواجهة التغيرات والمشاكل المناخية التي قد تعترض ادائها وكفاءتها في الانتاج.

٣

المطلب الثاني: معوقات التنمية المستدامة في العراق

ان التنمية المستدامة لا تعني التركة التي سنورها لاجيال المقبلة فحسب بل تعني ايضا تفعيل حقوق الانسان والقضاء على الفقر وتحسين نوعية الحياة التي يجب ان تكون دائمة الا ان هنالك بعض المعوقات التي تواجه العراق والتي لها محاولات في تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة ومن اهمها:

اولا: الحروب والنزاعات المسلحة والاحتلال الاجنبي

ان اهم مكسب للسلام هو تجنب تكلفة الحرب لان حياة الانسان ورفاهيته وكرامته تمثل ارقى ما تطلعت اليه الامم في كل زمان ومكان وفوق هذا فإن تحليل التأثير المتبادل بين السلام والتنمية يكشف لنا ان كلا منهما سبب للآخر ونتيجة له وذلك كما يلي:

١- تؤدي الحرب الى خسائر بشرية ولا سيما الكوادر التي انفقت الدول لسنوات عديدة اموالا طائلة لاعادتهم وتأهيلهم الى جانب تحملها تكاليف اعداد كوادر بديلة لتحل محلهم واعالة من اصابوا اصابات بالغة واصبحوا غير قادرين على ممارسة اعمالهم هذا فضلا عن تكاليف الاعمار واعادة البنى التحتية والتجهيزات التي تم اعدادها في مدة زمنية طويلة ودمرتها الحروب پ.

٢- تفرض الحرب اولوية تخصيص الموارد لاغراض الدفاع فهي غالبا ما تكون على حساب التنمية بابعادها الاقتصادية والبشرية والتكنولوجية مما يترتب عليه تراجع القدرة الاقتصادية النسبية بحيث تغل بمرتكرات الامن القومي بمفهومه الشامل.

٣- تؤدي الحرب الى انعدام الاستقرار والقلق حيال السلام والامن ومن ثم الى اضعاف الثقة بالانتعاش الاقتصادي وعرقلة التجارة والاستثمار ولا سيما الاستثمار الاجنبي فقد يؤدي انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر الى تراجع مكاسب التنمية المستدامة على الصعيد الاقليمي لان هذا الاستثمار لا يؤمن الاموال اللازمة للتنمية الاقتصادية والصناعية فحسب بل يستطيع ايضا توليد منافع جانبية في ميدان التكنولوجيا تستمد من المستثمرين الذين يجلبون مع استثماراتهم التكنولوجيا الحديثة هذا فضلا عن الخبرة والدراية.

^١ علوان، قاسم نايف، ادارة الاستثمارين النظرية والتطبيق، ط ١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥، ص ١٩٩.

^٢ العتيبي، البيئة الاستثمارية، ص ١٠٩.

^٣ حسن، يحيى حمود، الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر الدولي للطاقة بين القانون والاقتصاد، جامعة الامارات العربية المتحدة، ٢٠٢٣، ص ٣٤.

^٤ عساف، نزار ذياب وآخرون، واقع التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها في العراق، مجلة الباحث للعلوم القانونية، العدد ٧، جامعة الفلوجة، الانبار، ٢٠١٦، ص ٧.

٤- يحدث السلام والامن اثرا ايجابيا طويل الاجل على السياحة والايرادات بالعملات الاجنبية كما تحدث خسائر قطاع السياحة انعكاسات خطيرة على الانفاق العام والعمالة ومداخل الحرف التقليدية وقدرة الدول على تخصيص الموارد الكافية لتنفيذ خطط التنمية المستدامة.

وان الاستقرار السياسي يفترض وجود نظام موثوق لتداول السلطة فلا ينهار برحيل شخص او بفعل انقلاب مفاجئ ينفذه ضابط في الجيش ويفترض رضا الناس عن آلية النظام واطمئنانهم اليه مما يستوجب تمثيلا صادقا لارادة الشعب في مراكز القرار ويقتضي وجود آليات فاعلة للمساءلة والمحاسبة على كل صعيد وفي كل مجال وذلك على المستوى السياسي كما على المستوى الاداري والقضائي والمالي.

ثانيا: غياب الديمقراطية

اذا كانت المشاركة الشعبية اساسا للتنمية المستدامة فإن الديمقراطية شرط اساسي لعملية المشاركة اذ تواجه قضية المشاركة على مستوييها الجزئي والكلي لجميع فئات المجتمع عقبات عديدة على المجتمع العراقي فبعضها قانوني وبعضها سياسي والبعض الآخر اجتماعي وثقافي ولا تكاد تختلف في ذلك معظم النظم الحاكمة التي تركز الاتجاهات ذات اللون الواحد المؤثر على مستوى الحكم والتي تؤدي الى تجميد قوى يمكن ان تكون فاعلة ومؤثرة اجتماعيا وحضاريا لو اعطيت قدرا من حرية الفكر اذ تلجأ هذه النظم لادارة فرص استمرار حكمها واعاقه وجود اي شكل او اي مستوى من الديمقراطية وذلك باتباع الاساليب الآتية:

- ١- استخدام وسائل القمع المعنوية والمادية اذا ما مست الاسس التي يرتكز عليها النظام او سعى الى تغييرها او انتهج اي اتجاه يهدف الى تغييرها.
- ٢- استخدام اسلوب الترغيب الذي يتكامل مع اسلوب التهيب ويتخلص في تسخير وسائل الاعلام التي يسيطر عليها النظام وقواه السياسية والاجتماعية بالدعاية للاسس التي يقوم عليها الشكل الذي يطرحه فتقوم بمراقبة الرأي العام وبتشكيله وغزو عقول الناس وبث المفاهيم المناسبة وتحويلها الى قنوات بديهية فضلا عن تشويه الافكار المغايرة والمناقضة لتوجهات وسياسات هذه الانظمة ومحاربتها.

ثالثا: تهميش دور المرأة

ان التمييز ضد المرأة وحرمانها من المشاركة الفعالة والحقيقية في عملية التنمية المستدامة في البلدان النامية يعد عائقا مهما من عوائق التنمية ولهذا تعترف الحكومات والهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بصورة متزايدة بأن الوضع المتدني للمرأة يشكل عائقا امام تحقيق التنمية المستدامة وان القيم الثقافية لاي مجتمع هي المحددة لدور المرأة ومكانتها فيها وذلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية فيه ومستوى التعليم الذي يحصل عليه والتي توجد نوعا من التمايز والفروق بين الذكور والاناث بالشكل الذي يؤدي الى تحديد الوظائف والمجالات التي تزج بها المرأة سواء أكانت فكرية ام اجتماعية ام اقتصادية اذ ما تزال التقاليد والاعراف تضع القيود الكثيرة امام اسهام المرأة خارج المنزل وينظر اليها على انها حاملة لشرف العائلة.

وبعد هذا التوصيف والتمييز من اهم مسوغات التحجيم لدورها ولوجودها الانساني حيث انه في عرف الشخصية العربية ما يزال الشرف هو الاعلى قيمة والنتيجة انه لا بد من حراسته ومراقبته ومن اجل هذا لا يزال يمارس على المرأة الكثير من اشكال العزل المكاني والاجتماعي حيث ان وعي المرأة العراقية بذاتها او وعي المجتمع بها لا يأتي من فراغ وانما يتحدد بظروف المجتمع ذاته وبما ان المجتمع العراقي هو مجتمع ابوي يعتمد دائما

^١ عطوف، سلام ابراهيم، التنمية المستدامة، ط ١، مطبعة العاني للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٥، ص ١٨.

^٢ راشد، زينة عبد المحسن، تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، مجلة اشراقات تنمية، المجلد ٤، العدد ٢٠، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٧، ص ٢٢٥.

^٣ ياسين، ايسر، التنمية المستدامة في العراق بين الحاجة والرعاة، ط ١، المكتبة القانونية للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٧، ص ٧٧.

^٤ حسن، محمد وحيد وآخرون، التنمية المستدامة دراسة تحليلية، مجلة الراصد للحقوق، العدد ٨، جامعة الموصل، الموصل، ٢٠٢٠، ص ٣٦٣.

^٥ حسن، الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، ص ٣٦.

على الرجل فقد كانت ادوار النساء محدودة وقاصرة على الادوار المنزلية بل انه كان ينظر اليها ككائن ضعيف جسميا وعقليا وانها لا بد ان تخضع لسيطرة الرجل واشرافه وحمايتها.

كما ينظر اليها كربة بيت وان اختلاطها في الحياة الاجتماعية العامة لا بد ان يكون في اضييق الحدود وعند الضرورة القصوى وان قراءتها يجب ان لا تتعدى ما تصلح به بيتها وشؤون اسرتها كل هذا يرتبط بتاريخ المجتمع العربي وما حققه الرجل في هذه المجتمعات على حساب المرأة او في غيابها عن ساحة الخبرة والممارسة على امتداد العصور فهو دائما صاحب الكلمة وصاحب الامتيازات سواء أكانت اقتصادية ام اجتماعية ام ثقافية.

رابعا: الفقر

ان الفقر في مفهومه العام يحاول وصف ظاهرة ذات ابعاد متعددة بالغة التعقيد والتشابك اذ يعبر بمفهومه البسيط عن التدني في المستوى المعيشي للفرد اي حالة الحرمان المادي الذي يتجلى اهم مظهر له في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا وفقدان القدرة على مواجهة الحالات الصعبة التي قد يتعرض لها الفقراء كالمريض والاعاقة والكوارث الطبيعية والازمات والحرمان المادي ينظر اليه عادة بوصفه عنصرا رئيسيا في تعريف الفقر ليس لكونه المكون الوحيد له وانما لكونه يمثل الحالات النمطية للفقر والتي يتمثل بعضها في نقص التغذية وسوء الملبس والسكن والتي تأخذ تعبيرات مادية هذا فضلا عن ارتباطه بسوء الحالة الصحية وتدني المستوى التعليمي والظروف الحياتية الاخرى والتي تأخذ عادة شكل الحرمان المادي ولعل ما ينبغي توضيحها كمحاولة لابرار ظاهرة تعريف الفقر انه يشير الى عدم قدرة الشخص على تحصيل الحد الادنى من متطلبات الحياة الاساسية والتي تبقيه حيا وتحفظ كرامته الانسانية وتحقق قدرته على تلبية حاجاته الاساسية بصورة مقبولة.

ففي حالة عدم توفر الامكانيات المادية للفرد للحصول على الحاجات الغذائية اللازمة لبقائه حيا وقادرا على القيام بالاعمال المختلفة وكذلك عدم قدرته على توفير الحاجات الاخرى غير الغذائية التي تحفظ كرامته الانسانية نتيجة لانخفاض دخله وعدم قدرته على الكسب او عجزه عن العمل فإن هذا الانسان يعد فقيرا اي لا يمتلك ما يكفيه من احتياجات المعيشة اليومية اما مفهوم الفقر من منظور التنمية البشرية فإنه يعني الحرمان من خيارات عيش الحياة المقبولة وفرصها فهو في مفهومه قد يعني أكثر من مجرد الافتقار الى ما هو ضروري لرفاه المرء المادي فهو يعني ايضا الحرمان من الفرص والخيارات ذات الاهمية الاساسية بالنسبة للتنمية البشرية مثل العيش حياة طويلة يتمتع بها المرء بالصحة والقدرة على الابداع والتمتع بمستوى معيشي لائق وبالحرمان واحترام الذات واحترام الآخرين له.

خامسا: ارتفاع معدلات النمو السكاني

لقد اصحبت ظاهرة الانفجار السكاني في العراق عقبة امام خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشاريعها الى جانب عقبات متعددة اخرى فسرعة نمو السكان في العراق وما ينجم عنها من مجالات وامراض وفقر قد نهبت الديموغرافيين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع ومنظمات الصحة المحلية والعالمية الى خطر هذا التزايد السكاني وتأثيره المباشر على الاقتصاد العراقي مما حدا بالحكومات الى تطوير سياستها السكانية من خلال اتخاذ اجراءات حكومية كسن القوانين وتشريع الانظمة واستحداث برامج تهدف الى محاولة التأثير في العوامل الثلاثة للتغير السكاني المواليد والوفيات والهجرة كوسيلة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية بهدف تحسين نوعية الحياة وانسجاما مع الموارد المتاحة للدولة.

^١ ياسين، التنمية المستدامة في العراق بين الحاجة والرفاه، ص ٧٨.

^٢ راشد، تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، ص ٢٢٧.

^٣ هاشم، حنان عبد الخضر، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، مجلة المحقق الحلي، العدد ٢١، جامعة بابل، بابل، ٢٠١١، ص ٢٦٩.

^٤ احمد، ايوب انور، البيئة والتنمية المستدامة، ط ١، مكتبة التفسير للنشر والاعلان، اربيل، ٢٠٠٦، ص ٦٥.

^٥ البوزيكي، سالم محمد صالح وآخرون، التنمية المستدامة ومدى تحقيقها في بلدان عربية، مجلة زراعة الرافدين، المجلد ٤٥، العدد ٤، جامعة الموصل، الموصل، ٢٠١٧، ص ١٢.

والملاحظ ان هنالك علاقة وطيدة بين ثقافة المرأة وحجم العائلة ومن ثم ثقافة المرأة والتزايد السكاني حيث ان مفهوم العائلة عند المرأة المثقفة يختلف عنه عند المرأة الامية فغالبا ما تقتصر على رعاية عائلة لا يتعدى عدد افرادها الثلاثة او الاربعة في حين تعتمد المرأة الامية الى تبرير وظيفتها النسوية بكثرة الانجاب وفي هذا الشأن قال الفقه عن الجوانب المتعلقة بمنزلة المرأة ومكانتها في المجتمع الاسلامي بان النقطة الحاسمة تكمن في الربط بين مستويات الخصوبة للسكان المسلمين وبين مركز المرأة وادوارها وتقاس هذه الازواضع بعدة مؤشرات هي معدلات القراءة والكتابة بين النساء والتفاضل الجنسي في معدلات القراءة والكتابة وانشطة المرأة في كسب الرزق وتوقيت الزواج وعقده.

سادسا: مستوى التعليم والثقافة

يعد التنظيم حقا من حقوق الانسان كما انه الوسيلة العملية لانطلاق الفئات المهمشة من اطار الفقر والجهل للاسهام الفاعل في الحياة الوظيفية ويتجاوز تأثيره حدود الحاضر والمستقبل فهو وسيلة مضمونة للاستثمار المستقبلي من جانب الحكومات للموارد المتاحة والتنافس في استخدامها باطار المنافسة الاقتصادية العالمية وفي هذا الصدد أكد المخططون ضرورة الربط والتواصل بين التنمية التربوية والتنمية الاقتصادية واعتبار التربية جزءا اساسيا من البرامج التنموية فخصصوا لها مكان الصدارة في كل تنمية نظرا لما توفره من رأس مال بشري او عنصر انساني للعمليات الانتاجية وما تعده من كوارث فنية مؤهلة على اختلاف مستوياتها كما اعتبر ان من احد وظائف التربية تزويد القوى العاملة بالمؤهلات الضرورية للنشاط الانتاجي حاضرا ومستقبلا خاصة ان العالم يواجه مهمتين عاجلتين الاولى هي التزايد السكاني المتسارع بما يستلزم من توفير غذاء كاف للشعوب والاخرى مكافحة الامية بعد ان ازداد عدد الاميين في العالم.

٢

حيث ان القطاع التربوي في العراق واجه تحديات جسيمة نتيجة للسياسة التي اتبعها النظام السابق فقد طال سوء ادارة بنيتها التحتية فأهملت الابنية المدرسية وكانت تنعدم المستلزمات التعليمية والوسائل المعينة في عملية التعليم في العراق وانخفض دخل المعلم وتسرب الطلاب من مقاعد الدراسة كما تسرب اكفاء العناصر التربوية.

٣

المبحث الثاني: سبل استخدام الطاقة النظيفة في العراق

ان نقطة الانطلاق نحو خطة تنمية تركز على عنصر الاستدامة هي تحديد المحاور الرئيسية الداعية الى التغيير ومن ثم اصلاح كل منها وفق ما يتطلبه واقع الحال القائم اساسا على وجود اخطاء ومشاكل في كل محور على حدة مع مراعاة التداخل التلقائي بين هذه المحاور فكل منها لا يستقيم ولا يكتمل الا باكتمال الاخر فعملية المعالجة يجب ان تفضي في النهاية الى التكامل القائم بين المحاور الاساسية لانجاز تنمية مستدامة في العراق في المستقبل القريب مع مراعاة ان اي اجراء لاحداث تغيير حقيقي لواقع المواطن العراقي يتطلب ضرورة توحيد الجهود المستمدة الى اساس علمي متطور الى جانب الحرص الحقيقي على موارد الشعب العراقي ومصالحه بكل فئاته واستنادا الى ذلك تم تقسيمنا لهذا المبحث الى اربعة مطالب حيث جاء في المطلب الاول المحور السياسي والاجتماعي وتطرقنا في المطلب الثاني الى المحور الاقتصادي وجاء في المطلب الثالث المحور البيئي وتطرقنا في المطلب الرابع المحور العلمي والتعليمي.

المطلب الاول: المحور السياسي والاجتماعي

ان المحور السياسي والاجتماعي للتنمية المستدامة يركز على الحوكمة الرشيدة، والمشاركة الشعبية، وبناء المؤسسات القوية والشفافة لضمان العدالة الاجتماعية، والمساواة في الحقوق والفرص، والحد من الفوارق، مع التركيز على تمكين الفئات المهمشة، وتحسين نوعية الحياة الأساسية للجميع (صحة، تعليم، سكن)، وتوفير الحماية الاجتماعية، وتحقيق الاستقرار، وتوجيه السياسات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ بشكل

^١ راشد، تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، ص ٢٢٩.

^٢ العاني، الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة في القانون الدولي العام دراسة مقارنة، ص ١٠١.

^٣ راشد، تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، ص ٢٣٠.

شامل ومتكامل وعلى الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانوناً، إلا أن الحكومات تأخذ زمام ملكيتها وتضع أطر وطنية لتحقيقها. ولذا فالدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة التقدم المحرز واستعراضه، مما يتطلب جمع بيانات نوعية يسهل الوصول إليها في الوقت المناسب، بحيث تستند المتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي إلى التحليلات التي تجري على الصعيد الوطني، وبما يساهم في المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي.

١- ضرورة تدعيم سلطة القانون ومنحها جميع الصلاحيات لرصد الحالات المسيئة والفئات المقصرة ضمن اطار يحكم جميع الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسعي نحو ضمان حقوق الانسان العراقي من خلال الانظمة والتشريعات التي تؤمن تحقيق هذا الهدف.

٢- ضرورة تبني الدولة السياسات والبرامج التي تضمن حقوق الانسان.

٣- لا بد من توسيع قاعدة المشاركة الشعبية وزيادة فاعليتها من خلال توافر الارادة السياسية والمصادقية والشفافية في صنع القرار الاقتصادي والبيئي ويستدعي ذلك وجود قنوات للاتصال يستطيع من خلالها المواطن العراقي ابداء الرأي وهذا لا يتم بدون تفعيل الحقيقي لدور الجمعيات المتخصصة بحماية البيئة والشباب والمرأة والحقوق الانسان... الخ.

٤- القضاء على الخلافات السياسية عن طريق النظر اولا الى مصلحة الفرد العراقي ووضعها فوق كل الاعتبارات مهما كان نوعها والخروج من دائرة الشعارات الى التطبيق العملي لها خصوصاً تلك التي تتعلق بالجانب الخدمي.

٥- تثقيف المجتمع وتوعيته بثقافة محاربة كل انواع الفساد الاداري باعتباره احد اهم الاسباب التي تقف وراء الهدر والضياع للموارد وذلك عن طريق الندوات والمؤتمرات ووسائل الاعلام وزيادة التخصيصات المالية التي يمكن استغلالها في تمويل القنوات التنموية.

٦- الاسراع بعملية استكمال بناء مؤسسات الدولة الامنية والقانونية والعسكرية والسياسية والاستفادة من التجارب الخطأ السابقة بغرض تلافيها لان هذه المؤسسات تمثل ضرورة لا بد منها لتأمين العملية بمجملها فلا تنمية بدون امن واستقرار.

٧- الاهتمام الحقيقي ببرامج شبكات الحماية من خلال اعادة هيكليّة نظام الحماية الاجتماعي القائم الذي لا بد له ان يتضمن نظام للضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية وشبكات الامان الاجتماعي حيث ان هذه العملية بحد ذاتها تستدعي تجريد البرامج المذكورة من جميع الاخطاء المصاحبة للتنفيذ وذلك من خلال زيادة التخصيصات المالية لها وتحيّة الكوادر الادارية والوظيفية التي تمتلك درجة عالية من الكفاءة والامانة وحصر اعداد المستحقين لهذه البرامج واستيعابها واستبعاد الاشخاص غير المستحقين والقضاء على حالات الغش والتلاعب والوصول الى المناطق التي طالتها الفقر ومحاوله انتشالها قدر المستطاع ... الخ.

المطلب الثاني: المحور الاقتصادي

ان المحور الاقتصادي للتنمية المستدامة يركز على تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام يدمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية، عبر تعزيز الابتكار والتصنيع المستدام وتوفير فرص عمل لائقة، والاستثمار في البنية التحتية المرنة، وتطبيق أنماط إنتاج واستهلاك كفؤة، للوصول لرعاية الإنسان دون استنزاف الموارد للأجيال القادمة.

^١ سلمان، هشام عبد الله، آفاق انتاج الطاقة المتجددة في العراق طاقة الرياح أنموذجاً، مجلة الكلية الا سلامية الجامعة، المجلد ١، العدد ٣٨، الكلية الا سلامية الجامعة، النجف الا شرف، ٢٠١٦، ص ٣٤.

^٢ الياسري، احمد جاسم جبار وآخرون، الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة بيسان، العدد ٢٧، ٢٠١٨، ص ١٠.

^٣ عزت، ثامر محي الدين، مصادر الطاقة المتجددة حقائق الحاضر وخيارات المستقبل، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٧، العدد ٦٤، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١١، ص ٢٠٥.

^٤ الياسري وآخرون، الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، ص ١١.

- ١- لابد من تحقيق انتقال صحيح من اقتصاد حكومي مركزي هو حاضنة لانتاج الثقافات الموروثة واستيرادها الى اقتصادي ليبرالي تمارس فيه المبادرات الفردية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني دورا كبيرا.
- ٢- ضرورة تبني استراتيجية معينة تلائم واقع الاقتصاد العراقي وتستهدف القضاء على مشكلة البطالة في العراق في ظل الظروف التي يعيشها هذا الاقتصاد مع الحرص الشديد على جدية الوسائل والاهداف اولا وتوفير الارادة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق ذلك ثانية الى جانب تأكيد بناء شبكة الضمان الاجتماعي وتقديم الاعانات المالية في حالات البطالة والعجز عن العمل والشيخوخة بما يؤمن الدخل الكافي والرعاية التي تسمح بالارتقاء بنوعية الحياة في البلد حيث ان دفع اعانات للعاطلين عن العمل وان كانت رمزية يعد امرا ضروريا لابد منه كون الفرد العاطل عن العمل سينفق هذه الاعانات حتما على السلع الاستهلاكية ومن ثم يزداد الطلب على المنتجات الامر الذي يؤدي الى زيادة الاستثمارات التي تعمل على استيعاب البطالة التي سيتم تحديدها عن طريق مكاتب العمل التي سيكون وجودها ضروريا في هذه الحالة.
- ٣- ضرورة السعي نحو انتشال الاقتصاد العراقي من مأزق الريعية والسير بخطوات جادة نحو تنويعه وذلك لغرض تأمين الموارد النقدية الضرورية لتمويل المتطلبات التنموية وهذه العملية بمجملها تتطلب جهودا كبيرة وتستغرق مدة زمنية طويلة للتوصل الى النتائج.
- ٤- تدعيما للخطوة السابقة لابد من الاهتمام بالقطاع الصناعي والصناعات التحويلية والقطاع الزراعي ... الخ كخطوة نحو تحقيق التوازن بين بنية الاقتصاد والمجتمع.
- ٥- استكمال متطلبات البنى التحتية لتأمين القاعدة الاساسية لبناء الاقتصاد العراقي.
- ٦- تبني سياسة استثمارية واضحة وعقلانية تشجع جميع الاطراف المحلية والاجنبية.
- ٧- تمكين القطاع الخاص من القيام بدور جديد وفعال في الاقتصاد العراقي وذلك لتلبية متطلبات تغيير البيئة الاقتصادية احادية الجانب ويهدف بناء اقتصاد متوازن ان تنمية القطاع الخاص ترتبط اولا بتعزيز بيئة الاستثمار والسعي لتنويع الاقتصاد وتطوير سوق العمل والتوجه الجاد نحو حل معضلة البطالة.
- ٨- تقديم الدولي الدعم المالي والفني والتقني للملاكات الوسيطة لتنمية المبادرات الشخصية في اقامة المشاريع.
- ٩- رسم الاستراتيجية الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع العراقي يتم من خلالها معرفة الواقع الاقتصادي الاجتماعي ومدى تأثيره في عملية تطور المجتمع مدعومة بالبيانات التي تسهم في مساعدة الباحثين للقيام بمهامهم البحثية وطرح تصوراتهم المستقبلية لتنمية المجتمع ومستشفرة المستقبل وفق نظام ديمقراطي وهذه الخطوة تتطلب الآتي:
- أ- حصر الفئات الاجتماعية المتضررة من تداعيات تحولات الاصلاح الاقتصادي بصورة دقيقة وتطبيق برنامج الحماية الاجتماعية.
- ب- التركيز على ضرورة منح اولوية للمناطق والمحافظات الفقيرة للشروع في برامج تنمية.
- ت- وضع استراتيجية تنمية للمناطق الريفية واشراك المرأة في التنمية الاقتصادية.
- ث- مكافحة الفساد الاداري والمالي.

١ - ابراهيم، مجيد احمد، الطاقات المتجددة ودورها في حماية البيئة لاجل التنمية المستدامة، مجلة تكريت للحقوق، المجلد ٤، العدد ٣٠، جامعة تكريت، ٢٠١٩، ص ٤٠.

٢ - سلمان، آفاق انتاج الطاقة المتجددة في العراق طاقة الرياح أنموذجا، ص ٣٥.

ج- وضع خطط تنمية مستدامة اجتماعيا واقتصاديا ومراجعتها بشكل مستمر لتعزيزها فق ضوء معطيات الواقع والتغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي والمحلي.

المطلب الثالث: المحور البيئي

ان المحور البيئي للتنمية المستدامة يركز على حماية الموارد الطبيعية، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والحد من التلوث، ومواجهة تغير المناخ، لضمان بيئة صحية ومستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية، وهو جزء لا يتجزأ من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، ويشمل إدارة المياه والهواء والتربة، والتنوع الحيوي، والطاقة النظيفة، وإدارة النفايات حيث إن حماية البيئة والتنمية المستدامة تعني أيضا الاهتمام بالإنسان وتعليمه ومستقبله وكرامته وبالبيئة التي يعيش فيها، وباعتبار أن الإنسان كائن اجتماعي فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ركن أساسي من أركان التنمية المستدامة، ولا يمكن تحقيقها إلا من خلال المساواة والسلام والعدل وتكافؤ الفرص والديمقراطية.

١- تحقيق الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية واستصلاح الاراضي الزراعية عن طريق تخصيص الموارد المالية لذلك بالاضافة الى اعتماد الاساليب الزراعية الملائمة وذلك لتقليل الضرر بموائل التنوع البيولوجي وتقليل نسبة الاحياء المهددة بالانقراض الى جانب السعي نحو اعداد البرامج الضرورية لحماية الحياة وتنفيذها والتوسع في انشاء المحميات الطبيعية وهذا عمل لا بد ان تسهم جهات عدة في تنفيذه من خلال تعاونها وسعيها الخيث وهذه الجهات تتمثل في وزارات البيئة والعلوم والتكنولوجيا والزراعة والمالية فضلا عن مجالس المحافظات ... الخ.

٢- اشراك القطاع الخاص في تطوير ادارة النفايات الصلبة عن طريق شركات متخصصة يشترط في عملها الالتزام بالاشتراطات البيئية الصحية خاصة في مراكز المحافظات.

٣- توفير نظم الترصد المستمر لنوعية الهواء وذلك لاجراء التقييم المستمر لاوضاع التلوث الجوي.

٤- مراعاة انه ليس بالضرورة ان تعارض الاعتبارات البيئية مع اعتبارات النمو الاقتصادي حيث ان ترشيد استخدام الطاقة يمكن ان يرفع كفاءة مصادر الطاقة وفي نفس الوقت يخدم اغراض البيئية من خلال الحفاظ على هذه الموارد غير القابلة للتجديد لذلك فإن موضوعات البيئة والتنمية والنفط يجب ان تكون مرتبطة بعلاقات تكامل واعتماد متبادل فلا يمكن استمرار عملية التنمية على اساس تدهور البيئة والموارد الطبيعية كما لا يمكن حماية البيئة والحفاظ عليها في ظل ظروف اقتصادية معينة تقتضي العمل على رفع مستوى المعيشة من خلال تحقيق تنمية مستدامة.

٥- ينبغي ان تضطلع السياسات والخطط والتنظيمات الحضرية بدور مركزي في اي استراتيجية وطنية لتشجيع التنمية المستدامة كما ينبغي ان تكون حكومات المدن والبلديات اطرافا فاعلة مهمة في اي استراتيجية يؤمل لها النجاح.

٦- تلافي الآثار البيئية السلبية الناجمة عن انتاج النفط من خلال تطبيق طرق وتقنيات حديثة لمعالجة هذه الآثار قدر المستطاع.

٧- تخصيص المحافظات العراقية من خلال ميزانياتها المتاحة التمويل المطلوب لتوفر لسكانها ظروفًا بيئية صحية وآمنة ومشجعة دون ان يفضي ذلك الى متطلبات غير مستدامة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية والنظم الايكولوجية والمدينة الناجحة بهذا المفهوم هي المدينة التي تحقق اهدافا متعددة بما في ذلك توفير بيئات معيشية ومهنية صحية لسكانها وتوفير الامداد بالمياه وجمع النفايات الصلبة وتوفير الصرف الصحي والطرق المعبدة وممرات المشاة والاشكال الاخرى من الهياكل الاساسية الضرورية للصحة وتكفل وجود علاقة مستدامة من الناحية الايكولوجية بين متطلبات المستهلكين والاعمال التجارية والموارد وحدات التخلص من النفايات والنظم الايكولوجية التي تعتمد عليها.

^١ هراط، اسماعيل عباس، امكانات وفرص تعزيز الطاقة المتجددة في محافظة الانبار، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، العدد ١، جامعة الانبار، ٢٠١٠، ص ٨٠.

^٢ هاشم، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، ص ٢٧٣.

^٣ الياسري وآخرون، الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، ص ١٣.

- ٨- الاهتمام الجاد بمشكلة التصحر ومشكلة ندرة المياه ومشكلة توفير الطاقة الكهربائية وهذه العملية تتطلب زيادة التخصيصات المالية والاستعانة بالخبرات والمهارات المحلية والاجنبية لمعالجة التردّي الواضح في هذه الجوانب الثلاثة.
- ٩- حل مشكلة السكن وبناء المجمعات السكنية في الحضر والريف لما يستوعبه هذا النشاط من ايد عاملة بحيث تصبح هذه العملية المحرك لتشغيل كافة قطاعات الاقتصاد وخاصة الصناعية منها.
- ١٠- وضع سياسة بيئية تستند الى المسوح والاستبانات والرجوع الى التقارير البيئية في الدوائر المتخصصة في المحافظات من خلال دراسة الواقع البيئي وكيفية تنفيذ الخطط والمراقبة مع الاستعانة بالخبراء والوزارات الاخرى وفق لعملية يخطط لها مسبقا.
- ١١- وضع ضوابط صارمة لمنع تصريف المخلفات الصناعية او الزراعية وغيرها في مجاري الانهار.
- ١٢- تفعيل العمل بقوانين حماية البيئة وتحسينها ومنها قانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٧ حيث نصت المادة ١ من القانون على انه (يهدف هذا القانون الى حماية البيئة وتحسينها بما في ذلك المياه الاقليمية، من التلوث والحد من تأثيراته على الصحة والبيئة والموارد الطبيعية ووضع السياسة البيئية واعداد الخطط اللازمة لذلك بما يحقق التنمية القابلة للاستمرار) وقانون الصحة والسلامة رقم ٧٤ حيث نصت المادة الرابعة بأن (تطبيق الشروط التي تضمن النظافة والصحة في المصنع او المعمل وفقا للتعليمات التي تصدرها السلطة الصحية) وقانون الشروط العامة الخاصة بالمقاولات الهندسية المدنية حيث نصت المادة ١٦ بأنه (على "المقاول" أن يستعمل بخصوص "الأعمال" تلك المواد أو المعدات التي توجد بشكل طبيعي أو تصنع في العراق بشرط أن تكون تلك المواد والمعدات مطابقة "للمواصفات" وأن تكون فترة تسليم منسجمة مع منهاج العمل المقدم بموجب المادة الرابعة عشرة من هذه الشروط وعلى "المهندس" أن يقرر فيها إذا كانت مواصفات أو فترة تسليم تلك المواد أو المعدات مطابقة لمتطلبات "المواصفات" أو المنهاج المذكور، أما إذا أيد "المهندس" تحريرا بان المواد أو المعدات انفه الذكر: - غير مطابقة "للمواصفات" أو أن فقره التسليم لا تتفق مع المنهاج المذكور عندئذ وفي مثل هذه الحالة يجب أن يسمح "المقاول" باستيراد تلك المواد أو المعدات إلى العراق).
- ١٣- الاستفادة من تجارب الدول الاخرى في معالجة المشاكل البيئية حيث درجت العادة أن يتم إهمال بعد مواقع المعالجة والآثار البيئية المتعلقة بعمليات جمع النفايات ونقلها. في حين تؤكد الدراسات الحديثة ان عمليات جمع النفايات ونقلها تساهم بنحو ثلث انبعاثات غازات الدفيئة من أنشطة إدارة النفايات الصلبة. ومع ذلك، فان الدراسات التي تتناول الغازات الدفيئة من جمع النفايات ونقلها محدودة ومعظمها يركز على مساهمة غازات الدفيئة من قطاع النقل بشكل عام. ولذلك يفترض بالذين يفكرون في وضع خطط المعالجة أخذ بعد مراكز المعالجة عن مراكز الجمع بالاعتبار وانبعاثات غازات الدفيئة من هذه الأنشطة تنتج بشكل رئيسي من الطاقة واستهلاك الوقود، التي ترتبط مع عملية ضغط النفايات في الشاحنة ونقلها. تفيد الدراسات ان استهلاك الوقود يتراوح ما بين ١,٤ و ١٠,١ ليتر من وقود الديزل لكل طن من النفايات التي يتم جمعها ومع ذلك، هناك تباين كبير في كمية الوقود والانبعاثات الناتجة بين البلدان المتقدمة والنامية حتى في البلد نفسه. وترتبط هذه الاختلافات بطريقة الجمع ونوع الوقود، بالإضافة إلى نوع معدات النقل وعمرها وحجمها وقدرتها، ونموذج محرك الشاحنة أو آلية النقل، ومسافات النقل.

^١ ابراهيم، الطاقات المتجددة ودورها في حماية البيئة لاجل التنمية المستدامة، ص ٤١.

^٢ الياسري وآخرون، الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، ص ١٤.

^٣ قانون حماية البيئة وتحسينها المرقم ٣، بغداد، ١٩٩٧، المادة ١؛ ينظر: نظام الرقابة الصحية المرقم ٧٤، بغداد، ١٩٦٨، المادة ٤؛ ينظر: قانون الشروط العامة لمقاولات اعمال الهندسة المدنية، بغداد، ٢٠٠٢، المادة ١٦.

^٤ ابو تراب، تغريد قاسم محمد، الطاقة المتجددة وآثارها البيئية والاقتصادية في العراق، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية صادية المعاصرة، المجلد ٤، العدد ٢، جامعة ابن خلدون، الجزائر، ٢٠٢١، ص ٢٤٩.

١٤- الاستفادة من المؤسسات العلمية العالمية من خلال اجراء البحوث المشتركة واتاحة الفرصة للباحثين العراقيين للاشتراك بالمؤتمرات العلمية العالمية التي تختص بمشاكل البيئة.

١٥- اتاحة التعاون بين وزارة البيئة والجامعات العراقية من خلال اقامة المؤتمرات والندوات التي تناقش الوضع البيئي في العراق.

١٦- ضرورة تغيير اسلوب الحياة الصناعية بتخفيف التغير في البيئة الى الحد الادنى وهذا يستدعي ادارة افضل للموارد بالاقتصاد في الاستهلاك والصيانة المستمرة للبيئة وذلك للتغلب على المشاكل المرتبطة بالتصنيع والتكنولوجيا.

المطلب الرابع: المحور العلمي والتعليمي

تعتبر التنمية المستدامة من أولويات المجتمعات التي تسير على طريق التقدم من حيث أن تطوير الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية يستلزم تقدماً علمياً مدروساً وان هذا التقدم لا يتم إلا بأعداد المستلزمات الأساسية المتمثلة بالإمكانيات المادية والعلمية التي تؤدي الى تنمية شاملة ومتكاملة لجميع قطاعات المجتمع، الاجتماعية والاقتصادية والتي تشمل جميع فروع الاقتصاد كالزراعة والصناعة، وعلى هذا فأن البحث العلمي المتطور هو أساس أية نخضة حضارية متطورة، واذا ما نظرنا الى الفروقات الهائلة التي تفضل الدول المتقدمة على الدول النامية فأن هذا التقدم لم يحصل دون تعليم متطور والاعتماد على كوادر علمية عالية التعليم وعلى البحث الرصين، وأن العراق كونه احدى الدول التي تسير في طريق التنمية والتقدم لا بد من أن يعتمد على البحث العلمي الممنهج كونه الأساس في إقرار عملية التنمية الشاملة.

١- المحافظة قدر المستطاع على رصانة الحركة العلمية في العراق في ظل الاجتهادات غير المدروسة التي تحاول الاطاحة بصرح هذه الحركة سواء كان ذلك نابعا عن نوايا مسبقة او عن جهل بالمضامين الحقيقية لجوهر العلم والتعليم في العراق او في العالم خاصة ان العراق قد اخذ ينهل من الكفاءات العلمية الجادة والطموحة التي حققت انجازات على المستويين المحلي والعالمي.

٢- ضرورة ايجاد سياسة متكاملة وعادلة قائمة على تكافؤ الفرص في مسألة البعثات الدراسية وارتباطها بشكل اساسي بالحاجات المحلية للبلد والاهتمام الجاد بهذه القضية لانها تصب في النهاية في مصلحة المتطلبات التنموية المستقبلية للبلد.

٣- لا بد من بناء علاقات متوازنة بين القطاعين العام والخاص في المجال التعليمي وتشجيع القطاع الخاص على الدخول في هذا المجال.

٤- النهوض بقطاع التعليم في العراق من خلال اجراء معالجات جذرية للاطار المؤسسي تشمل الآتي:

أ- تجديد النظام التعليمي للوصول الى مرحلة زيادة نشر التعليم في العراق.

ب- رفع كفاءة العمل في المؤسسات الثقافية والتعليمية من خلال تشجيع الاسهامات التربوية التي من شأنها تطوير تلك المؤسسات.

ت- التركيز على تحقيق الهدف الاقتصادي والهدف الاجتماعي للتربية والتعليم.

ث- تدريب المعلمين وتكييف المناهج الدراسية بما يتفق مع اصلاح النظام التعليمي في العراق.

ج- معالجة الفقر كخطوة اساسية نحو محو الامية.

ح- التوسع والتنوع في مؤسسات التعليم الثانوي والجامعي لمواجهة متطلبات سوق العمل.

^١ هراط، امكانات وفرص تعزيز الطاقة المتجددة في محافظة الانبار، ص ٨٢.

^٢ المنصور، عبد الح سين محمود، علاقة البحث العلمي بالتنمية المستدامة في المجتمع العراقي، مجلة بلاد الرافدين للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٦، العدد ٢، كلية بلاد الرافدين الجامعة، ديالى، ٢٠٢٤، ص ٨٦.

^٣ عزت، مصادر الطاقة المتجددة حقائق الحاضر وخيارات المستقبل، ص ٢٠٧.

- خ- تطوير الملاكات العلمية والتقنية وتطور العلميات التربوية الاكاديمية وفق احدث الاساليب والمعايير المعتمدة دوليا.
- د- تطوير المناهج التقنية والعلمية وذلك لضمان استجابتها للتحديات المعاصرة وعناصر التنمية الاقتصادية والبشرية ولهذا الغرض يمكن الاستعانة بالخبرات المحلية التي اطلعت على آخر التطورات العالمية في هذا الجانب واستوعبتها بشكل كامل ولا ضير من الاستعانة بالخبرات العالمية شريطة ان لا يتعارض مشروعها العلمي والتربوي مع ثقافة المجتمع العراقي.
- ٥- تسخير الامكانيات الهائلة التي توفرها تقنية المعلومات من اجل احلال تنمية مستدامة شاملة اقتصادية واجتماعية وبيئية وذلك من خلال تعزيز دور التكنولوجيا في التنمية المستدامة لان التكنولوجيا هي التي تحدد مستويات القدرات التنافسية كما ان تقنية المعلومات يمكن ان تؤدي دورا مهما في التنمية المستدامة وهذا الواقع يتطلب الآتي:
- أ- تعزيز أنشطة البحث والتطوير لتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الحيوية واعتماد الآليات القابلة للاستدامة.
- ب- تحسين اداء المؤسسات الخاصة من خلال مدخلات معينة مستندة الى التكنولوجيا الحديثة فضلا عن استحداث انماط مؤسسية جديدة تشمل مدن التكنولوجيا وحاضنتها.
- ت- تنمية القدرات في العلوم والتكنولوجيا بهدف تحقيق اهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة ولا سيما ان بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي وتوليد فرص عمل جديدة وتقليص الفقر.
- ث- وضع الخطط والبرامج التي تهدف الى تحويل المجتمع الى مجتمع معلوماتي بحيث يتم ادماج التكنولوجيا الجديدة في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية واستراتيجياتها مع العمل على تحقيق اهداف عالمية كالاهداف الانمائية للالفية الثانية فنظرا لاستخدام الذكاء الاصطناعي بنجاح في العديد المجالات والتي من بينها التعليم والطب والاكتشافات العلمية والصناعة والطاقة والبيئة والإنسان الآلي، تبنت أغلب الدول المتقدمة تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتوظيفها في مختلف المجالات لتحقيق التنمية المستدامة.

الخاتمة

اولا: النتائج

- ١- بغية تحقيق نتائج علمية ادق يجب تخصص ابحاث في مجال الطاقة النظيفة الى جانب تنمية الموارد الطبيعية وادامتها والتفاوض عليها الذي يعد من بنات افكار القانون الدولي العام يختلف عن مجال الاستثمار وعقود الطاقة التي تعتبر من اختصاص القانون الدولي الخاص.
- ٢- ان الاستثمار الاخضر في مجال تقنيات البرامج والطاقة النظيفة يعزز النمو الاقتصادي لاي بلد بسبب الطلب المقبول للعمالة في تلك المنشآت وتعزيز الاكتفاء الذاتي للطاقة.
- ٣- اثبتت العراق امتلاكها العديد من المزايا التي تمكنها من تحقيق اهدافها وتطلعاتها المتعلقة بالهيدروجين الاخضر وتلبية حاجة اساسية في مرحلة حرجية من تاريخ الطاقة وتغير المناخ وتتراوح هذه المزايا بين التخطيط الاستراتيجي والتعاون مع الجهات المعنية الدولية وتوافر التشريعات وفرصة الطاقة

^١ الياسري وآخرون، الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، ص ١٥.

^٢ ابراهيم، الطاقات المتجددة ودورها في حماية البيئة لاجل التنمية المستدامة، ص ٤٢.

^٣ الياسري وآخرون، الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، ص ١٥.

^٤ كاظم، علاء حسين وآخرون، الطاقة المتجددة وتأثيرها على التنمية المستدامة في العراق، ط ١، مكتبة السنهوري للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٥، ص ٥١٤.

الشمسية وطاقة الرياح وانخفاض تكاليفها والموقع الاستراتيجي ولكن هناك العديد من التحديات والتي يمكن بمرور الوقت التغلب عليها او على بعضا بالفعل.

٤- ان النظام يكون مستداما في حال حقق العدالة في التوزيع وايصال الخدمات في التعليم والصحة وباقي الخدمات الاخرى التي يحتاجها الفرد مع تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي واقتصاديا يكون النظام مستداما في حال حقق انتاج السلع والخدمات بشكل مستمر بمعنى تحقيق التوازن ما بين الناتج العام والدين وبيئيا يكون النظام مستداما في حال حافظ على قاعدة من الموارد الطبيعية وتجنب الاستنزاف الزائد للموارد النظيفة.

ثانيا: التوصيات

- ١- نوصي بالعمل على حماية التراث المحلي للمجتمع العراقي وحماية موارثاته وآثاره من الضياع والتلف وتحديد المناطق ذات الاولوية التي تتميز بغطاء احراجي كثيف متدهور ورموز سياحية اثرية وتجمعات سكانية متضررة او فقيرة.
- ٢- نقترح ان تعتمد خطط التنمية المستدامة واستراتيجياتها على رؤية شاملة متكامل فيها مختلف العناصر السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية على ان يضع هذه الخطط خبراء متخصصون.
- ٣- ضرورة السعي نحو اصلاح سياسي او على الاقل ايجاد توازن بين الاصلاح السياسي والتنمية حيث ان هناك اجماعا على انه لا تنمية مستدامة في ظل نظام دكتاتوري واستفراد بالقرار السياسي وغياب المشاركة الشعبية الحقيقية لان ضمان استدامة الموارد هو مسؤولية مشتركة بين الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.
- ٤- ضرورة العمل على تحقيق الاستقرار السياسي لان تغيير انظمة بعض الدول وحدوث الانقلابات فيها يؤدي الى الضرر ببرامج التنمية بل يوقفها وفي المقابل فإن تغيير الحكومات في الدول الديمقراطية لا يؤثر على ثبات التنمية المستدامة وقد اثبت النظام الديمقراطي انه النظام الوحيد القادر على تحقيق التنمية المستدامة.

المصادر

1. ابراهيم، مجيد احمد، الطاقات المتجددة ودورها في حماية البيئة لاجل التنمية المستدامة، مجلة تكريت للحقوق، المجلد ٤، العدد ٣٠، جامعة تكريت، ٢٠١٩.
2. ابو تراب، تغريد قاسم محمد، الطاقة المتجددة وآثارها البيئية والاقتصادية في العراق، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد ٤، العدد ٢، جامعة ابن خلدون، الجزائر، ٢٠٢١.
3. احمد، ايوب انور، البيئة والتنمية المستدامة، ط ١، مكتبة التفسير للنشر والاعلان، اربيل، ٢٠٠٦.
4. البوزيكي، سالم محمد صالح وآخرون، التنمية المستدامة ومدى تحقيقها في بلدان عربية، مجلة زراعة الرافدين، المجلد ٤٥، العدد ٤، جامعة الموصل، الموصل، ٢٠١٧.
5. حسن، محمد وحيد وآخرون، التنمية المستدامة دراسة تحليلية، مجلة الرافدين للحقوق، العدد ٨، جامعة الموصل، الموصل، ٢٠٢٠.
6. حسن، يحيى حمود، الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر الدولي للطاقة بين القانون والاقتصاد، جامعة الامارات العربية المتحدة، ٢٠٢٣.
7. راشد، زينة عبد المحسن، تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، مجلة اشراقات تنمية، المجلد ٤، العدد ٢٠، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٧.

8. سلمان، هشيم عبد الله، آفاق انتاج الطاقة المتجددة في العراق طاقة الرياح أمثودجا، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، المجلد ١، العدد ٣٨، الكلية الاسلامية الجامعة، النجف الاشرف، ٢٠١٦.
9. عبد الله، عبد الله عبد الكريم، ضمانات الاستثمار في الدول العربية، ط ١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥.
10. العتيبي، فاضل محمد، البيئة الاستثمارية، ط ١، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥.
11. عزت، ثامر محي الدين، مصادر الطاقة المتجددة حقائق الحاضر وخيارات المستقبل، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٧، العدد ٦٤، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١١.
12. عساف، نزار ذياب وآخرون، واقع التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها في العراق، مجلة الباحث للعلوم القانونية، العدد ٧، جامعة الفلوجة، الانبار، ٢٠١٦، ص ٧.
13. عطوف، سلام ابراهيم، التنمية المستدامة، ط ١، مطبعة العاني للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٥، ص ١٨.
14. علوان، قاسم نايف، ادارة الاستثمارين النظرية والتطبيق، ط ١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥، ص ١٩٩.
15. قانون الشروط العامة لمقاولات اعمال الهندسة المدنية، بغداد، ٢٠٠٢، المادة ١٦.
16. قانون حماية البيئة وتحسينها المرقم ٣، بغداد، ١٩٩٧.
17. كاظم، علاء حسين وآخرون، الطاقة المتجددة وتأثيرها على التنمية المستدامة في العراق، ط ١، مكتبة السنهوري للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٥.
18. المنصوري، عبد الحسين محمود، علاقة البحث العلمي بالتنمية المستدامة في المجتمع العراقي، مجلة بلاد الرافدين للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٦، العدد ٢، كلية بلاد الرافدين الجامعة، ديالى، ٢٠٢٤.
19. نظام الرقابة الصحية المرقم ٧٤، بغداد، ١٩٦٨.
20. هاشم، حنان عبد الحضر، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق، مجلة المحقق الحلي، العدد ٢١، جامعة بابل، بابل، ٢٠١١.
21. هراط، اسماعيل عباس، امكانات وفرص تعزيز الطاقة المتجددة في محافظة الانبار، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، العدد ١، جامعة الانبار، ٢٠١٠.
22. الياسري، احمد جاسم جبار وآخرون، الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة بيسان، العدد ٢٧، ٢٠١٨.
23. ياسين، ايسر، التنمية المستدامة في العراق بين الحاجة والرفاه، ط ١، المكتبة القانونية للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٧.